

الزعامات والوجاهات العكّاريّة السلطة والتمرد

عبدة التكريتي

عكّار بدها الدولة
والدولة ما بدها عكّار



إعداد: عبدة التكريتي.

مراجعة: سمير العيطة

تاريخ الإعداد: شباط 2024.

تاريخ النشر: تشرين الأول أكتوبر 2026.

 **HEINRICH
BÖLL
STIFTUNG
EAST & HORN
OF AFRICA**

ورقة خلفية أُعدت في إطار دراسة «عُكَّار وجوارها: المجتمع والأرض» التي أجراها منتدى الاقتصاديين العرب بالتعاون مع المفكرة القانونية.

تم إنتاج هذا العمل بدعم مالي من مؤسسة هاينرش بول - مكتب الشرق الأوسط. الآراء الواردة هنا تعبر عن آراء المؤلف وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة.

© حقوق الملكية 2026 مشتركة لمنتدى الاقتصاديين العرب والمفكرة القانونية.

مِنْتَدَى الْأَقْتِصَادِيِّينَ الْعَرَبِ

مِفْ المِفْكِرَةُ الْقَانُونِيَّة

يُسمح بنسخ أي جزء منها أو تخزينه أو تداوله، على أن يتم ذلك لغايات غير تجارية ومن دون أي تحويل أو تشويه، وعلى أن يُذكر بشكل واضح وجلي، في كل مرة، المصدر واسم منتدى الاقتصاديين العرب والمفكرة القانونية.

الزعامات والوجهات العكاريّة

السلطة والتمرد

عبدة التكريتي

تهتم هذه الورقة الخلفية بمفهوم الزعامة أو الوجاهة في عكا وتطوره منذ الاستقلال، ودور القائمين على الزعامة والوجاهة المحلي والوطني، خاصة كنواب في البرلمان. تناقش هذه الورقة الجذور التاريخية للزعامات، وتبين التشابه بين نظام الالتزام العثماني وأثر الولاءات الطائفية تجاه السلطة اللبنانية من جهة والقوة الخارجية من جهة أخرى. كما تلفت الانتباه إلى انقسام تلك الزعامات والوجاهات عن الواقع المعيشي الذي يشهده العكاريون، خاصة منذ انفجار الأزمة.

مقدمة

تم ذكر الزعامة كتعبير، رغم دقة هذه الكلمة في وصف القيادات المختلفة التي مرت على المنطقة. وقد تغيرت الكلمات المستخدمة بتغير السياق والدلالات المختلفة لكل من الألقاب. في حين كان بعضها يحمل معانٍ إدارية بينما يحمل البعض الآخر بعداً دينياً، أو عائلياً، أو طبقياً.

ينطلق تعبير الزعامة من أن شخصاً معيناً، مدعوماً بقوة عددية أو معنوية، يدعي، أو يزعم، أنه يمثل الريادة على منطقة أو على قوم من الناس. ونتيجة هذا الزعم يحصل على سلطة محلية وقوة تحديد المطالب وسياسة هؤلاء الذين يؤكد أنه يمثلهم تجاه سلطة مركزية ما. فيما تتجلى السلطة المركزية اليوم بالدولة اللبنانية التي تدخل ضمن إطارها هذه الشخصيات الزعامات والمينية على أساس توافقاتها، ولكنها تمتد أيضاً لولاءات مباشرة لقوى إقليمية كالسعودية وإيران وتركيا وغيرها، تدعم موقعها في التوافقات المحلية. هكذا يكاد يكون الاختلاف طفيفاً مع آل سيف الذين تزعموا عكار في العصر العثماني لفترة طويلة من خلال ضبط المنطقة عسكرياً ومالياً أو مع من سبقهم ممن بنوا حصن عكار العتيقة، وحتى مع من تلاهم حديثاً كوجيه ووليد البعريني الذين يعتبرون أنفسهم "مرجعيات" لعكار رغم أنهم ركزوا في بدايات مسيرتهم على أنهم يمثلون المضطهدين من الفلاحين.

الوكلاء التاريخيون عن عكا

لم يأت التركيز على عكا حقاً من أهميتها الزراعية. فقد كانت طرابلس وحدها تستأثر بمحاصيل الفلاحين وإقطاعيهم. ولكن جاء الاهتمام غير المباشر بالمنطقة لأهميتها الاستراتيجية كمعبرٍ ساحلي أساسي وسط الجبال العالية يربط عكا وصيدا ثم بيروت وطرطوس بالداخل السوري من حمص إلى حلب، وحتى جنوباً نحو دمشق. لا يعود هذا الأمر لفترة العثمانيين فحسب وإنما أيضاً وصولاً للفراغنة وحضارات بلاد ما بين النهرين والمدن-الدول الشامية. ولم يكن المعبر الوحيد بين البحر والداخل ولكنه كان المعبر الأسهل لأنه لا يستدعي المرور بسلسلة جبال لبنان الغربية والشرقية أو بجبال العلويين. وكان من الضروري تأمينه. لذا لا تذكر الحوليات التاريخية في العصور الوسطى عكار بحد ذاتها ولا

تكاد كلمة "زعيم" اليوم تلامس الإهانة للتعبير عن القيادات المحلية من كونها تقديراً لمركزهم المجتمعي. ويفضل عامة الناس كما هذه القيادات استخدام كلمات أخرى كالوجيه أو "المعلم" أو المرجع. والبعض يستخدم كنية الأبوة لاسم الابن الأكبر فيكون اللقب بالتالي "بو طارق" مثلاً في حالة طلال المرعبي. أما خارج الإطار العكاري، فتستخدم كلمة البيك أو الشيخ تجاه هؤلاء، فيكون طارق بيك هو طارق طلال المرعبي أو الشيخ وليد هو وليد وجيه البعريني.



مكب "الزعيم" وليد البعريني في طريقه إلى بيروت، من تويتر، 2024

كثيرة هي الألقاب والتسميات التي مرت على منطقة عكار بحسب تبعية المنطقة والنظام الإداري المعتمد، إلا أنه قلماً

للسلطان. وقد لعبت بعض العائلات الطرابلسية أيضاً دور الالتزام على مناطق في عكار كآل الكرامي، ومراد، والجندي، والأفندي. وفي الحالتين، كانت السلطة المركزية هي التي تهب الزعامة لإحدى العائلات أو تسلبها منها بقوة عائلة أخرى. وكانت هذه العائلات تستغل فترة هيمنتها والتزامها لتزداد قوة وقدرة كي يسنح لها التفاوض مع السلطة لمكاسب أكبر.

إلا أن السلطنة العثمانية والحكم المصري في القرن التاسع عشر، حيث أسس إبراهيم باشا من طرابلس قاعدة عسكرية لتحركاته، قد وضعوا الكثير من التدابير لتقليص السلطة المتزايدة للعائلات عبر استحداث أطر إدارية جديدة. هكذا كان العثمانيون قد عيّنوا مثلاً ضابطاً مسؤولاً عن ناحية عكار، يتولى مهمة الحفاظ على الأمن فيها مباشرة عبر الجيش بمقابل دور القوى المسلحة التي كانت العائلات المهيمنة تشكلها. كما عيّنوا أيضاً مشايخ للقرى وزعماء للطوائف لهم الحق في الانتفاع من الأراضي الأميرية والتفاعل حينها مباشرة مع والي طرابلس. ولم يختلف المصريون مع هذا النهج بالإدارة بل قاموا بتطويره، ثم بنى على ذلك العثمانيون في إصلاحاتهم بعد أن أعادوا سيطرتهم على المنطقة. فقد عيّنوا متسلماً بدلاً عن الملتزم بالإضافة للتأكيد على دور مشايخ القرى وتأسيس مجالس شورى في البلدات الأكثر كثافة كي تضم وجهاء هذه المناطق الروحانيين منهم و"الأغوات". والأغا هو لقب قد يكون لمدني أو عسكري في الإدارة العثمانية يُعطي لهذا الشخص احتراماً وتقديراً. ثم تشعبت هذه التسميات وأصبح النظام أكثر تعقيداً مع التنظيمات العثمانية التي طوّرت دور القائمقامية والنواب، وعززت دور الأمن الذي يتبع مباشرة للقائمقامية كما طوّرت شكل التمثيل المحلي في البلدات والقرى ليصبح هناك مجالس اختيارية وبلدية بناءً على حجم البلدة. هذا في حين قام الإقطاعيون والملتزمون بتسجيل الأراضي التي كلفوا بها من قبل السلطان كممتلكات وحقوق تصرف متوارثة للأراضي الأميرية حين إنشاء نظام "الطابو".

ولكن السيطرة المركزية للدولة العثمانية، أو الحكم المصري بعدها، ثم عودة العثمانيين بتنظيماتهم، لم تلغ جميعها دور السكان المحليين لهذه المناطق مهما اختلف موعد قدومهم واستيطانهم لبلداتهم. فلقد شكلت هذه السلطات المركزية الكثير من المناصب والأدوار التي تعطي السكان المحليين قوة في وجه الإقطاعيين والملتزمين. فكان هناك مشايخ القرى، والمفتون الذين تعاقبوا على هذا المنصب، كما زعماء الطوائف، وقد شكّلوا مجتمعين في بعض الأحيان جزءاً من مجلس إدارة القضاء. وكان هناك لاحقاً بالإضافة للمخاتير المجالس البلدية والمجالس الاختيارية بالإضافة لقوى الأمن

سهلها، وإنما حصن عكار، أي بلدة عكار العتيقة اليوم، ومن يهيمن عليه.

وقد اتكلت جميع سلطات ما قبل الاستقلال، من عثمانيين ومصريين إبراهيم باشا أو فرنسيين وغيرهم، على وكلاء يستطيعون الاعتماد عليهم لحماية سهل عكار ومدينة طرابلس عسكرياً، ولضبط الأمن المحلي وجباية الضرائب. ولذلك كانت عكار في معظم الأحيان جزءاً من ولاية طرابلس إلا في فترات محددة. وقد تمّ تعيين وكلاء بعض الوافدين من مناطق أخرى أو الإتيان بهم مثل آل المرعي وآل دندشي بعد القرن السابع عشر، أو غيرهم ممن أتوا وفرضوا أنفسهم بالقوة كإقطاعيين مثل آل سيف وآل شعيب قبل القرن السابع عشر. وما عزز من دور الوكلاء أنّ عكار شهدت تغيرات كبيرة في السكان خلال الحقبة العثمانية، مع توطين عشائر تركمانية وكردية مثلاً وأخرى من حوران، ومع ذهاب كثير من العلويين وأغلب الاسماعيليين نحو شرق العاصي (شرق حمص ومحيط السلمية) حين قررت السلطنة إعمار تلك المناطق وزراعتها بعد حمايتها غزوات البادية.

اتكل العثمانيون طويلاً على آل سيفا لبسط الأمن ولتفادي أي تمردات محلية في عكار. واتكوا عليهم كإقطاعيين لديهم القدرة على لعب دور عسكري في صراعات السلطنة الخارجية أيضاً. إلا أن العثمانيين سرعان ما اضطروا لإيجاد بديل لآل سيفا مع انغماس الأخيرين في صراعات مع الأمير فخر الدين. وقد فتح ذلك الباب للسلطنة العثمانية للقضاء الكلي على إمارتهم ليستعوضوا عنهم بعائلات تتبع لهم مباشرة ضمن أدوار إدارية بديلة عن الشراكة المباشرة مع إقطاعيين عسكريين. هكذا بدأت السلطنة العثمانية بالاتكال على عائلات محدّدة للقيام بجمع الضرائب من خلال تلزيم هذه العائلات مهمة الجباية مباشرة لصالح السلطان على مناطق كاملة.

رغم تنوع أشكال هذا الاعتماد من عسكري أو إداري، إلا أن الدور والشكل لم يتغيّر فعلياً على الصعيد الاجتماعي المحلي سوى بتغيّر تسمية دور هذه العائلات. فقد أعقب آل سيفا، الحماديون، ثم الدنادشة، وصولاً إلى المراعبة الذين تمتّ تسميتهم بالملتزمين بمقابل آل سيفا الإقطاعيين. ويكمن الفرق الأساسي بين هذين النظامين العثمانيين، الإقطاع والالتزام، في حقوق استخدام الأرض حيث يحظى شخص معين في حالة الإقطاع بالحق باستخدام أرض يقطعها له السلطان على أن يقوم بدفع الضرائب سنوياً في حين أنّه يعطى فقط مسؤولية جمع الضرائب في حالة الالتزام. وفي كلتا الحالتين، فإنّ دور الإقطاعي أو الملتزم يكمن في إدارة الأرض ومواردها كما إدارة سكانها تجاه السلطة المركزية

الكبير حدوداً. فأشكال الزعامة والإقطاع والالتزام على عكّار لم تكن تشمل فقط الجزء الذي أصبح لبنانياً واحتفظ بالتسمية، لأنّ حصن عكّار فيه. بل أيضاً سهل عكّار السوري الأوسع الذي بقيت ملكيات وحقوق تصرّف آل المرعبي كما آل كرامي هي المهيمنة عليه حتى الإصلاح الزراعي في سورية التي قلّصها بشكل كبير. وكانت صراعات الزعامة على عكّار وسهلها تشمل أيضاً القائمين على صافيتا مثلاً وأسر مثل آل إسماعيل خير بك الذين أنشأوا نوعاً من المتصرفية في القرن التاسع عشر.

المحلية التي كان من المفترض أن تحلّ مكان القوة العسكرية للعائلات المسيطرة على القضاء. تلا بعد ذلك، خلال الانتداب الفرنسي، النواب عن عكار والذين بدأوا تعييناً ثم انتخاباً، وازداد عددهم مع الزمن حتى أصبحوا اليوم 7 نواب يمثلون عكّار بشكل خاص في البرلمان اللبناني (راجع قائمة ممثلي عكّار في المجالس النيابية اللبنانية المتعاقبة).

إلا أنّ التغيير الأساسي الذي حصل مع الانتداب الفرنسي هو فصل عكّار اللبنانية عن عكّار السورية عبر خلق النهر

قائمة ممثلي عكّار في المجالس النيابية اللبنانية المتعاقبة

المجلس	عام	الدائرة الانتخابية	سنة	سنة	سنة	روم	روم	موارنة	علويين
1	1927	محافظة الشمال (تعيين 1926)	عبود عبد الرزاق المرعبي						
2	1929	محافظة الشمال	عبود عبد الرزاق المرعبي						
3	1934	محافظة الشمال							
4	1937	محافظة الشمال	عبود عبد الرزاق المرعبي	خالد عبد القادر المرعبي					
5	1943	محافظة الشمال	محمد عبد الرزاق المرعبي	سليمان العلي الأسعد المرعبي		يعقوب الصراف			
6	1947	محافظة الشمال	سليمان العلي المرعبي	محمد العبود عبد الرزاق المرعبي					
7	1951	قضاء عكّار	سليمان العلي المرعبي	بشير العثمان المرعبي		يعقوب الصراف	أببر الحاج		
8	1953	قضاء عكّار		بشير العثمان المرعبي		رووف حنا			
9	1957	قضاء عكّار	بشير العثمان المرعبي	عبد الكريم القدور المرعبي		رووف حنا	مخايل المظاهر		
10	1960	قضاء عكّار	سليمان العلي المرعبي	علي عبد الكريم المرعبي		يعقوب الصراف	رشدي فخر		
11	1964	قضاء عكّار	بشير العثمان المرعبي	بهيح القدور المرعبي		يعقوب الصراف	رشدي فخر		
12	1968	قضاء عكّار	بشير العثمان المرعبي	بهيح القدور المرعبي		يعقوب الصراف	فخر فخر		

المجلس	عام	الدائرة الانتخابية	سنة	سنة	سنة	سنة	روم	روم	موارنة	علويين
13	1972	قضاء عكار	سليمان العلي المرعي	طلال المرعي					مخايل الزاهر	
14	1976	قضاء عكار	تمديد	تمديد					تمديد	
15	1980	قضاء عكار	تمديد	تمديد					تمديد	
16	1984	قضاء عكار	تمديد	تمديد					تمديد	
17	1988	قضاء عكار	تمديد	تمديد					تمديد	
18	1992	محافظة الشمال	وجيه البعريني	طلال المرعي	حسن زين الدين	عبدالله الراسي	رياض صراف	مخايل الزاهر	عبد الرحمن	عبد الرحمن
فرعية	1994	قضاء عكار	-----	-----	-----	كريم الراسي	-----	-----	-----	-----
19	1996	محافظة الشمال	وجيه البعريني	طلال المرعي	خالد الزاهر	عصام فارس	رياض صراف	فوزي حبش	عبد الرحمن	عبد الرحمن
20	2000	دائرة الشمال الأولى: عكار - الضنية - بشري	وجيه البعريني	كمال يحيى	جمال اسماعيل	عصام فارس	كريم الراسي	مخايل الزاهر	عبد الرحمن	عبد الرحمن
21	2005	دائرة الشمال الأولى: عكار - الضنية - بشري	عزام دندشي	محمود المراد	مصطفى هاشم	عبد الله حنا	رياض رحال	هادي حبش	مصطفى علي حسين	
22	2009	دائرة الشمال الأولى: عكار - الضنية - بشري	خالد الزاهر	خالد زهران	معين المرعي	نضال طعمة	رياض رحال	هادي حبش	خضر حبيب	
23	2013	محافظة عكار	تمديد	تمديد	تمديد	تمديد	تمديد	تمديد	تمديد	تمديد
24	2018	محافظة عكار	وليد وجيه البعريني	محمد مصطفى سليمان	محمد طارق طلال المرعي	وهبي قاطيشه	أسعد درغام	هادي حبش	مصطفى علي حسين	
25	2022	محافظة عكار	وليد وجيه البعريني	محمد مصطفى سليمان	محمد يحيى يحيى	سجيع عطية	أسعد درغام	جيمي جبور	أحمد محمد رستم	

مرعي لم يخسروا مقعدهم النيابي عن عكار إلا انطلاقاً من العام 2000 ثم في 2005 و 2022.

تعاقب الممثلين عن عكار في الدولة اللبنانية

لكن لم تمر فترة الانتداب بسلاسة، خاصة أن عكار كانت تشهد وتشارك في تمردات وثورات تناهض السلطة المركزية والانتداب، مثل ثورة الدنادشة (في تل كلخ) وثورة سعيد العاص (في حماة) وثورة صالح العلي (على الطرف الآخر من سهل عكار) بالإضافة للثورات التي كان يقوم بها أشخاص من العائلات المهيمنة محلياً، كثورة محمد رشيد بك الياسين المرعي (في الدريب) الذي أعدمه الكابتن ميغ شنفاً في ساحة حلبا، وثورة الزعيم محمد بك العثمان المرعي الذي أصدر الفرنسيين بحقه حكماً بالإعدام. وما يزال بعض هؤلاء رموزاً عند جماعات وأحزاب لما لهؤلاء الأشخاص من رمزية معينة أكثر من تأثيرهم الفعلي على مجريات الأحداث.

في الواقع، لم يتغير الشكل الإداري كثيراً في لبنان من مرحلة التنظيمات حتى يومنا هذا إلا من ناحية انتقال الدور الأمني من الانتداب الفرنسي إلى الدولة اللبنانية مع الاستقلال. ولم يتغير سوى الممثل المباشر لعكار بمقابل السلطات. فقد اختار الفرنسيون إبراهيم الصراف أولاً عام 1920 ليمثل عكار في اللجنة الإدارية لـ"لبنان الكبير". ومن ثم تم تعيين كل من عبد الرزاق المرعي وحسن عطية كأعضاء في اللجنة الإدارية للشمال. هذا في زمن كان التعامل مع الفرنسيين في قضاء عكار غير محبباً. وبعد ذلك انتخب عبد الرزاق المرعي كممثل للطائفة السنية عن محافظة الشمال لمرتين متتاليتين. ورغم تغير الأنظمة الانتخابية منذ ذلك الوقت إلا أن آل

اتفاق الطائف وذلك لتعذر القيام بانتخابات يومها. وقد اعتبر نبيه بري النائب المعين يومها ورئيس مجلس النواب من يومها حتى يومنا هذا أنّ هذا التعيين عام 1991 كان "كأساً مرة، ولكن لا بدّ منها". وثالث عنصر هو تقاطع مصالح البعريين مع كثير من العائلات العكارية في طموحها لكسر الهيمنة المرعبية، مع إرث حشده "لثورة الفلاحين" في السبعينات إلى جانب خالد صاغية.

وقد أتبع تعيين البعريين نجاحه في الانتخابات النيابية عام 1992. ورغم عدم وجود عامل الكثرة العددية عند آل البعريين، إلا أنّ انكفاء عائلات كبيرة كآل الرفاعي وآل زكريا وآل الزعبي التي قرّرت الاكتفاء بمراكزها الدينية والروحية أدّى إلى دعم هذه العائلات للبعريين سياسياً، وهي ما سمحت له بلعب دور سياسي محوريّ كممثل لمنطقة فينديق بشكل خاص والقطيع بشكل عام بمواجهة الهيمنة المرعبية. وقد لعب وجهاء هذه العائلات أدوراً مختلفة دون المنافسة على الزعامة السياسية. فقد شكّل بعضهم طوقاً صوفية فيما أصبح بعضهم الآخر في وقت لاحق قضاة ومفتين في عكّار كأسماء عبدالرزاق الرفاعي وزيد محمد بكار زكريا.

ورغم تعدّد الصفات التي أعطيت لمن يمثل عكّار عند السلطة السياسية كما تنوّع أسماء العائلات التي توارثت هذه الصفات، يمكننا التفريق بين نوعين أساسيين من الزعامات في منطقة عكّار: الزعامات السياسية التي كان يتمّ تعيينها من الخارج دون الحاجة لوجود شرعية مسبقة لها فيصبح أصحابها وكلاء للسلطة المركزية في المنطقة. وفي المقابل هناك الوجاهات المحلية والتي لها أصلاً حضورها أو نفوذها والتي يتمّ دعمها وترقيتها لتمثيلها السياسي لقرى ومناطق وجماعات محدّدة، وبذلك تصبح تدريجياً ممثلة لهذه المناطق والجماعات تجاه السلطة المركزية. وفي كلتا الحالتين، فإنه كان للسلطات المركزية المتعاقبة الدور الأساسي في تعزيز قوة بعض هؤلاء الوكلاء والممثلين أو إضعافهم وربما التخلص منهم في أحيان أخرى.

المواءمة بين المنطقة والمحور: تغيير ونشوء الزعامة العكارية

استبدل النظام اللبناني منطقتي السلطات المركزية التي اعتمد عليها العثمانيون، والمصريون والفرنسيون بإطار مختلف قائم بشكل أساسي للاحتواء والتصدي للتمزّجات العكارية عبر تشكيل نظام القائم على المحاصصة والطائفية. حتّم هذا الأمر إيجاد ممثلين للمناطق والطوائف عوضاً عن الشخصيات السياسية التي تحمل رؤية أو مشروعاً سياسياً مختلفاً،

غاب تمثيل عكّار في المجلس النيابي الثالث (1934-1937)، ليعود عيود عبد الرزاق في المجلس النيابي الرابع (1937-1939) إلى جانب خالد عبد القادر المرعبي (والد طلال المرعبي). ثمّ جرت بعد الاستقلال انتخابات المجلس النيابي الخامس (1943-1947) على أساس المحافظة واستأثرت حينها آل المرعبي بثلاثة مقاعد انتخابية من أصل خمسة للسنة. وهذا لا يعني أنّ آل المرعبي كانوا دوماً على وفاق، فقد ظهرت تيارات ضمنهم تنافست على الزعامة وأخذت مواقف متناقضة من السلطة المركزية.

ولو قفزنا قليلاً إلى سنة 1991 مع الحضور المباشر للنظام السوري في لبنان، يمكننا متابعة تطوّر القوة التي كان قد راكمها آل المرعبي والتي استخدموها لفرض مرشحيهم على عمر كرامي وسليمان فرنجية حينها لدورات متتالية في 1992، 1996. إلا أنه وبالرغم من الاستمرارية الطويلة لهيمنة آل المرعبي على عكّار، كان الانتداب الفرنسي ومن ثمّ الدولة اللبنانية قد استثمرا في أشكال مختلفة للتمثيل السياسي في عكار. هكذا استخدم الانتداب الفرنسي التمثيل الطائفي للدفع بوجوه جديدة مثل إبراهيم الصراف وحسن عطية الذين عيّنها في اللجنة الإدارية وفي متصرفية لبنان الشمالي. كما مثل يعقوب الصراف الروم الأرثوذكس في المجلس النيابي الأول بعد الاستقلال عام 1943. ثمّ تتالت الوجوه التي تمثّل الطوائف في عكار عبر الانتخاب، مع تغيير دوري في طريقة تمثيلهم (نائب أم نائبين، عن الروم و/أو عن الموارنة). إلا أنّ آل المرعبي استطاعوا إبقاء سيطرتهم على المقاعد النيابية غير السنّية بشكل كامل عبر تحالفاتهم ومباشرة على المقاعد السنّية حتى عام 1972 قبل بدء الحرب الأهلية اللبنانية. حينها بدأوا يجدون بعض التحدي وخصوصاً انطلاقاً من "ثورة الفلاحين" بقيادة خالد صاغية ومحمد البعريين. وبالفعل فتحت الحرب الأهلية الفرصة للكثير من الوجاهات المحليين للبروز كممثلين عن عكّار بمواجهة سلطة آل المرعبي، وتجلّى الأمر في النهاية بترشّح ونجاح هؤلاء في الانتخابات النيابية عام 1992 مثل وجيه البعريين، وعبدالله الراسي، وحسن علي عز الدين. بعضهم أتى من خلفية حزبية، مثل الحزب القومي السوري الاجتماعي، كحسن علي عز الدين، أو من قرابات سياسية مثل عبدالله الراسي الذي كان متزوجاً لابنة سليمان فرنجية الذي أصبح رئيساً للجمهورية اللبنانية عام 1972.

أما وجيه البعريين فقد جمع ثلاثة عناصر أساسية لنجاحه. الأول كانت علاقته الجيدة بالسلطة السورية التي احتضنته حين لجأ إلى سورية خلال الحرب الأهلية. والثاني هو تعيينه كنائب عن عكّار عام 1991، وقد تمّ حينها تعيين 55 نائباً في لبنان لملاء المقاعد الشاغرة في المجلس النيابي بعد

لدورها في تعزيز قوّة الدولة اللبنانية بحدّ ذاتها وليس لطائفة بمواجهة أخرى.

الزعامة تعييناً أو انتخاباً: نظام الالتزام بأسماء مستعارة

أجريت أول انتخابات في عكا منذ قرن من الزمن حين قام المفوض السامي عام 1922 باستحداث مجلس تمثيلي للبنان مقسّم حسب الطوائف. إلّا أن عكا لم يكن لها سوى مقاعد تمثيلية للسنة حتى الاستقلال عام 1943. واكتفت الإدارة الفرنسية حينها بتعيين ممثلين لطوائف أخرى في عكا ضمن الكوادر الإدارية. فقد عيّنت إبراهيم الصراف وحسن عطية عام 1920 في اللجنة الإدارية الوطنية وفي اللجنة الإدارية لمصرفية لبنان الشمالي. هكذا رغم تغيّر الشكل الإداري للدولة وعلاقة السلطة بزملاء ووجهاء عكا، لم تختلف أسماء هذه الزعامات عن السابق فقد انتقلت بالوراثة بين آل المرعي انطلاقاً من كونهم ملتزمين سابقين للعثمانيين ليكونوا نواباً منتخبين عن عكا في عهد الفرنسيين وعهد الاستقلال. كما أنّ ممثلي المذاهب الأخرى انتقلوا من كونهم على رأس ملهم بتفاعلهم مع العثمانيين ليصبحوا معيّنين لأدوار إدارية في عهد الفرنسيين ومن ثم نواباً منتخبين بعد الاستقلال. فلقد استحوذ يعقوب الصراف أول مقعد غير سنّي في عكا وراثته عن جدّه إبراهيم الصراف. وكان الصراع على الريادة يدور في نفس الطائفة فقط بين عائلات محدّدة وتنوّع نفوذها، فيفوز رؤوف حنا من قرية رحبة عام 1953 ممثلاً عن مقعد الروم الأرثوذكس لكي يعود المقعد ليعقوب الصراف من قرية منيارة من 1960 وحتى عام 1972 حين حصل عبد الله الراسي من قرية الشيخ طابا على المقعد الثاني للروم إلى جانب رياض الصراف. أما عن المقعد الماروني، والذي لم يستحدث سوى عام 1951، فقد فاز به بدايةً ألبير الحاج من بيت ملات ليتبعه مخائيل الزاهر من القبيات ثم رشدي فخر وفخر فخر من عندقت ثم مخائيل الزاهر من جديد حتّى عام 1996 حين استطاع فوزي حبيش من القبيات الوصول للمجلس النيابي. وقد أُعيد عام 2000 انتخاب الزاهر والذي واطب على الترشح حتى عام 2022 رغم خسارته المقعد منذ 2005 لصالح هادي فوزي حبيش. هكذا يُمكن النظر إلى تواتر النّواب عن عكا وانتقال الزعامة النيابية وراثياً كاستمرارية لمنظومة الحكم المحلي عبر تلميز زعامات ووجاهات منذ العصر العثماني مروراً بالفرنسيين، ووصولاً للاستقلال. لكنّ الفارق الأساسي هو ترسيخ هذا "التلميز" على أسس طائفية بحتة كما البرلمان.

وتجلّت صعوبته عند تغيير الصيغة التمثيلية لعكا في أوائل المجالس النيابية.

إلّا أنّ فترات التمرّد المتنوعة كانتفاضة الحزب الاشتراكي الناصري بمواجهة شمعون في الخمسينات، وقبله تمرّد الحزب القومي الاجتماعي بمواجهة الانتداب الفرنسي وإنشاء لبنان في العشرينات، ثم ثورة الفلاحين في مواجهة الظلم الذي عاشته الأطراف في السبعينات، والأحزاب الإسلامية بعد الحرب الأهلية في أواخر التسعينات، هذه الفترات جميعها انتهت بتراجع حادّ انتهى بخسارة القائمين على التمرّد لقدراتهم السياسية السابقة. عوّضت عنهم المنظومة القائمة بوجهاء مناطقيين من القيطع ووادي خالد أو بتكنوقراطيين وأصحاب أعمال، خاصة من الطوائف المسيحية. وقد امتاز هؤلاء الأخيرون بغياب تام لأية رؤية سياسية أيديولوجية، عوّضوا عنها ببراعماتية علنية سمحت مثلاً لوجيه البعري وابنه وليد البعري بالترشّح على لائحتين متنافستين في الانتخابات البرلمانية عام 2018. هكذا ترشّح وجيه البعري على لائحة التيار الوطني الحرّ و8 آذار بينما ترشّح وليد وجيه البعري على لائحة سعد الحريري و14 آذار. ومن طرائف هذا الانتقال عام 1990 هو أن مجلس النواب قد صادق على اتفاق الطائف في عكا في مطار القليعات حينها في جلسة استثنائية لمجلس النواب عام 1989.

الرباط الأساسي لأيّ من هؤلاء الوجهاء هو استعدادهم للقبول بالانحياز لأحد محاور المنظومة اللبنانية في كلّ مرحلة. حيث كان الاصطفاف بين 1990 و2005 هو التحالف بين رفيق الحريري وزعماء الطوائف بمواجهة العائلات والشخصيات السياسية التقليدية وذلك حتى عام 2005. ثمّ تمّ استبدال هذا الاصطفاف في 2005 بثنائية 14 و8 آذار. وفي الفترتين، اصطفّ فيها وجهاء عكا بشكل متقلّب مع طرف أو آخر بناءً على البراعماتية المطلوبة لتعزيز قوّتهم. هكذا اصطفّ طلال المرعي ووجيه البعري مع العائلات التقليدية المدعومة من النظام السوري بشكل مباشر، إلّا أن أولادهم طارق المرعي ووليد المرعي اصطفوا مباشرة مع سعد الحريري في 2009 أي بمواجهة محور 8 آذار المحسوب على النظام السوري، ولو بشكل ظاهر. جرى هذا في ظلّ تحوّل تدريجيّ للسنة في لبنان إلى طائفة، كي تضحي الطائفة الوسيلة والإطار الوحيد لكسب الشرعية في البلاد. وكي يستخدم سعد الحريري الوجهاء المحليين السنة مثلاً ليصبح "زعيماً للسنة"، وكي يضحي وجهاء البلدات التي تكون فيها سكانها من السنة ممثلين للطائفة السنية تجاه الزعيم ومتحدّثين باسمه في هذه البلدات. وبذلك تصبح عكا ذات أغلبية السكان السنة "خزاناً للسنة" في استبدال لعبارة أن عكا هي "خزان الجيش" التي كانت تعطي عكا رمزية خاصة

ثورة ضد الإقطاعية السياسية: صعود الوجاهات المناطقية

السوري الاجتماعي. هكذا، إضافة لخالد صاغية، شارك أيضاً في لائحة الشعب عام 1972 محمد محمود البعيني، وهو جد وليد وجيه البعيني، وكان من قيادات الثورة الفلاحية مع خالد صاغية. بالإضافة لفؤاد عوض، أحد القياديين في الحزب القومي السوري الاجتماعي الذي كان يحضّر لانقلاب عسكري على فؤاد شهاب. وكذلك مع ملحم، وكان أستاذاً وتربوياً من بلدة برقايل. وبشكك الكثيرون في نزاهة انتخابات 1972 التي أدت لخسارة لائحة الشعب في وجه العائلات الإقطاعية وممثلي الطوائف. إلا أن وجود هذه اللائحة أشر إلى بزوغ وجوه جديدة على الساحة السياسية مناهضة للشكل التقليدي للقيادات الاجتماعية في عكا.

تنوّعت منابع هذه الوجوه الجديدة، فالبعيني وعوض شكلاً تجلياً لرفض وتمرد العشائر العربية كما الفلاحين، بالتحديد في جرد القيطع، لسيطرة البكوات المراعبة. أما صاغية وملحم فكان ترشحهم رفضاً لسيطرة عائلات دينية محدّدة على الطوائف بالإضافة للسيطرة الشاملة لزعامات الطائفة السنية. وفي الحاليتين مثّل ذلك خلفيّة تمرد الفلاحين على البكوات.

إلا أن ملكيات الإقطاعيين قد تفكّكت في النهاية عبر السنوات ومن خلال وسائل متعدّدة. فقد ذكر لنا رئيس بلدية سابق في بلدة عكاوية كيف رفض أجداده عملية مسح وتحديد الأراضي لأنّها محاولة لتثبيت ملكيّة هذه الأراضي واستردادها من قبل البكوات في عكا العتيقة. وقد استمرّ هذا "الصراع الطبقي" ذاته خلال الحرب الأهلية، ولكن مع غياب خالد صاغية الذي تمّ اغتياله بعد فترة وجيزة من الانتخابات ومع هروب محمد محمود البعيني إلى سوريا.

حين تدخّلت سوريا في لبنان في حزيران 1976، فإنّها برّرت تدخّلها بأنّه تلبية لطلب رسمي من الدولة اللبنانية. إلا أن التدخّل الفعلي في عكا سبق التدخّل الرسمي وجاء بعد سلسلة من الأحداث الدامية في حرب العامين (1975 و1976)، خصوصاً الهجوم الذي جرى من بلدة فنيديق على بلدة الرحبة والذي تدخل جيش التحرير الفلسطيني، التابع لسورية، لإيقافه، حسب ما ذكره بعض قدامى الحزب الشيوعي في الرحبة. كما يربط البعض تدخّل الجيش السوري في عكا للوجود الكثيف لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي كان النظام السوري يحاول مجابهتها أو احتواءها. كما يربط البعض سرعة تدخّل سورية في عكا لوجود بلدات ينتمي معظم سكّانها للطائفة العلوية، بخاصّة تلك المتواجدة على الحدود. كما يشار إلى أن سوريا لعبت دوراً أساسياً في التدخّل مبكراً في عكا خاصّة لأنّ الرئيس سليمان فرنجية الذي طلب رسمياً هذا التدخّل يعتبر الشمال قاعدته الأساسية.

سنة 1958، نشأت الوحدة بين سورية ومصر في ظلّ شعبية كبيرة لجمال عبد الناصر شملت أنحاء كبيرة في لبنان. وكانت أولى قراراتها إطلاق الإصلاح الزراعي في سورية. تطوّرت حينها حركة سياسية كبيرة في عكا ضد الإقطاعية التقليدية وبرزت قيادات سياسية بديلة. وقد تجلّى أثرها في الأعوام التي تلت ما يسمّى بـ"ثورة شمعون"، وهي الثورة التي انطلقت عام 1958 في وجه رئيس الجمهورية اللبنانية حينها كميل شمعون. لعبت حينها الأحزاب القومية والوطنية وفوق الوطنية، مثل الحزب القومي السوري الاجتماعي والحزب الشيوعي والحركة الناصرية وحزب البعث، دوراً أساسياً في الصراع السياسي والعسكري. وما تزال أصداء وتأثيرات هذه الحركات جليّة في قرى عكا ولو بشكل رمزي. هكذا بقيت حاضرة ذكرى حالة محمد العبود، النائب في البرلمان اللبناني خلفاً لوالده عبود بك عبد الرزاق المرعبي، والذي تدور حول خلفيات اغتياله سنة 1958 الكثير من الأسئلة إن كانت عائلية أو مبنية على الخلافات السياسية في الساحة الوطنية. إذ تمّ اغتياله أمام القصر الجمهوري وعلى يد أحد مرافقيه الذي صرخ بالعبود "لقد ظلمت ووالدك العباد، بدنا نخلص منك بقي". ومن الملفت أبيات الشعر التي ردها هذا المرافق، محمّد الشيخ، قبيل تنفيذ الحكم بالإعدام عليه بتهمة قتل محمد العبود:

إذا جار الأمير بصاحبه وقاضي الأرض أسرف بالقضاء
فويل ثم ويل ثم ويل لقاضي الأرض من قاضي السماء

ولم يحصل حتّى في انتخابات عام 1972، التي جرت في خضمّ "الثورة الفلاحية"، أي تجلّي للتغيرات المجتمعية في أسماء الزعامات النيابية والقيادات السياسية، بحيث يفسّر البعض الحرب الأهلية اللبنانية كنتيجة مأساوية للتغيير الجذري الذي جرى في العلاقات المجتمعية الذي لم ينجح في الانتقال سلمياً عبر الانتخابات.

حينها ترشّحت لائحة الشعب التي ضمت خالد صاغية الذي كان مناضلاً انخرط في ثورة الفلاحين في عكا وقادها عبر سلسلة من التحركات والتظاهرات بمشاركة شبابية في وجه "بكاوات" آل المرعبي. كما قام بالمرافعة كمحام عن كثير من الفلاحين في سرايا حلبا وطرابلس. وسرعان ما تطوّرت بعض هذه التحركات إلى اضطرابات مباشرة بين أتباع البكاوات ومناضلي الأحزاب الصاعدة كجزء من هذه "الثورة" التي اتسمت بصعود حزب البعث والحزب الشيوعي والحزب القومي

وببقى هذا المقعد يتأرجح اليوم بين اللوائح الأقوى كخرق غير محسوب دون الاتكال عملياً على أصوات العلويين أنفسهم.

وقد لعب تغيير الأنظمة الانتخابية في عكار دوراً في هذه التطورات النيابية والتدخلات الخارجية، مع الانتقال في 1992 من تصويت على أساس القضاء إلى تصويت على أساس محافظة الشمال، ثم الانتقال إلى تصويت على أساس دائرة الشمال الأولى التي تضم الضنية وبشري إلى عكار. هذا قبل تسمية عكار محافظة في 2013 والتصويت على أساسها، كل ذلك عدا التعديلات الأخرى في النظام الانتخابي. فقد أتاح توسيع الدائرة الانتخابية لمجموعات من خارج عكار التأثير على النتائج. مثلاً يمكن الحديث عن مجموعات أخرى وطوائف لا إطار دستوري لها كالتركمان، والأكراد الذين لهم حضور مكثف في بعض البلدات كالتليل الغربية، وشهود يهوه، وهي طائفة غير معترف فيها في لبنان.

هكذا برزت الكثير من الوجاهات السياسية في هذه المرحلة دون أن يدعي أحدها تمثيل عكار بشكل خاص، بخاصة أنه لم يكن لعكار وجود إداري منفصل عن طرابلس ومحافظة لبنان الشمالي. كما أنه لم تكن الوجاهات الجديدة تدعي كما آل الصراف والظاهر والمربعي وغيرهم زعامة تقليدية تاريخية تعطيها شرعية سلطة الزعامة على عكار بشكل عام أو على طائفة في المنطقة بشكل خاص. ورغم أن البعض يرى أن المفصل الأساسي الذي أثر على المشهد السياسي في عكار هو بروز محوري 14 و8 آذار بعد اغتيال رفيق الحريري وخروج الجيش السوري من لبنان، إلا أنه يمكن الادعاء أن القرار الذي رسم عكار كمحافظة منفصلة بذاتها كان له أثر أعظم وأطول في تغيير شكل الوجاهات على الساحة العكارية. ولم تكن عكار هي المحافظة الوحيدة التي تم إنشاؤها في تلك الفترة، بل أيضاً محافظة بعلبك الهرمل، وتلتها محافظة كسروان فتوح جبيل في 2017. ويعود ذلك عند البعض للحاجة الإدارية لإنشاء محافظات جديدة لتنظيم إدارة الدولة كما نص عليه اتفاق الطائف مع إعادة النظر في الشكل الإداري للدولة. بينما يرى آخرون أن إنشاء هذه المحافظات هو عمل عشوائي وغير منظم تقوده عملية المحاصصة التي تقوم عليها المنظومة اللبنانية، والذي يستدعي إنشاء بلديات ومحافظات جديدة بشكل مستمر لإرضاء الوجاهات المحلية.

هكذا تغير الشكل الإداري لعكار قبل قيام الدولة اللبنانية وبعد قيامها بناءً على حاجة السلطة المركزية لإدارة هذه المنطقة. لكن اللافت أن عكار كقضاء بقي منذ 1930 مرتبطاً بمدينة طرابلس واقتطاع صلتها مع مدينة طرابلس في الجغرافيا

ومن المهم التذكير أن الدولة السورية قد حددت شرطاً لقبول استبدالها بقوات عربية وهو ألا ينسحب جيشها من عكار والنقاع مع الانسحاب من باقي المناطق اللبنانية. وبعد الهدوء النسبي لعكار في ظل وجود الجيش السوري، قام آل البعري بتأسيس التجمع الشعبي العكاري عام 1981 "للتصدي" للحرب الأهلية وتأثيراتها في عكار. وكان العنوان الأساسي الذي غلب على هذا التجمع، كما غيره من التجمعات والأحزاب مثل القومي السوري والحركة الناصرية وحتى الأحزاب المسيحية كالكتائب وفرنجية، هو التسليم بالدور الأساسي لسوريا في عكار كونها المنطقة المفتوحة كلياً على سوريا. ولم تنته هذه التطورات الكبرى، الذي شكلت ثورة الفلاحين بدايتها، إلا بالتعيين المباشر الذي قامت به أجهزة السلطة السورية لوجيه البعري نائباً عن عكار في 1991، وهو الذي تمت إعادة انتخابه في 1992، و1996، و2000، وكذلك عبدالرحمن عبد الرحمن عن المقعد العلوي في عكار.

زعماء الطوائف والسلطة السورية: الولاء مقابل الزعامة

توقفت الانتخابات النيابية بعد العام 1972 مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية، التي برز خلالها دور للرعاة الإقليميين في دعم وجهاء محليين وأحزاب ازداد بعضهم قوة مثل آل البعري بينما انزوى بعضهم في الهامش. هكذا ظهر جلياً بعد انتهاء الحرب الأهلية دور سوريا في ضمان فوز كل من وجيه محمد البعري وحسن زين الدين، عضو الحزب القومي السوري، بمقعدين مخصصين للسنة وفوز عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، بالمقعد العلوي المستحدث. وذلك تحدياً لسلطة آل المرعي كما سيطرة العائلات السياسية التقليدية في البلدات المسيحية على الطوائف المسيحية. إلا أن البارز هو صعود خالد الزاهر عن الإسلاميين الذي انتخب بشكل استثنائي عام 1996 في المقعد الذي كان الحزب القومي يستحوذ، ما يعتبر أيضاً نتيجة للتغيرات الاجتماعية. بالرغم من ذلك، لم يخسر المراعية مقدمهم النيابي لأول مرة سوى في عام 2000 حين اخترق محمد كمال يحيى المجلس النيابي بقوة تمثيله لعشائر وادي خالد ومعه أيضاً جمال إسماعيل، في حين استمر البعري بقوة تمثيله لجرد القيطع.

لم يكن هناك مقعد علوي عن عكار حتى التدخل السوري وتعيين عبد الرحمن عبد الرحمن كنائب علوي عن عكار في 1991. وقد استطاع بعد ذلك النجاح لثلاث دورات متتالية حتى دورتي 2005 و2009 والتي استطاعت فيها حركة المستقبل الحصول على المقعد العلوي ضمن لائحتها، ممثلاً بمصطفى حسين عام 2005 وخضر الحبيب عام 2009.

والمجتمع والتجاور في الشمال، رغم انشاء قضاء المنية- الضنية عام 1993 وعزله عن طرابلس كما تم عزل بشري عن زغرتا.

وقد يفسر البعض البعض انتخابات 2005 و2009 كنجاح لمحور 14 آذار ممثلاً بسعد الحريري الذي اعتبر نفسه ممثلاً للسنة في لبنان، ووسم عكار كخزان للسنة في لبنان. صحيح أن انتخابات 2005 أتت ببعض الشخصيات الجديدة. إلا أنه من المفيد النظر للأسماء التي رشحها كلاً من محوري 14 آذار و8 آذار والتي اقتصرت في أغلبها على أسماء أسر الوجاهات ذاتها، مجتمعة أحياناً في اللائحة نفسها. فقد ترشح كل الوجاهات الذين تم ذكرهم سابقاً، أو أولادهم في بعض الحالات، على تلك اللوائح. ثم أعيدت الأمور للزعامات المحلية مع انتخابات عامي 2018 و2022 حين تم اعتماد قانون انتخابي جديد يعطي التعبير الأخير لشكل الزعامة الذي يتجلى بوجهاء مباشرين للمناطق يتم انتخابهم بأصوات تفضيلية على صعيد الطائفة والمنطقة.

انتخابات 2018 و2022: الهجرة والتهريب

نشبت أزمة مالية كبيرة في لبنان سنة 2019 أدت إلى اندلاع ثورة احتجاج غير مسبوقه وإبعاد سعد الحريري، رئيس تيار المستقبل، لنفسه عن السياسة. ثم أتت صدمة انفجار مرفأ بيروت. إلا أن نتائج انتخابات 2022 في عكار لم تختلف كثيراً عن تلك في سنة 2018. حيث استطاعت اللائحة التابعة لبقايا تيار المستقبل ولائحة التيار الوطني الحر حصد كل المقاعد مع إقصاء جميع اللوائح الأخرى بما فيها لوائح القوات ولوائح ما سمي "التغيير". وكان من الملفت نجاح مرشحي التيار الوطني الحر من خلال أصوات ذات غالبية سنّية. ويعود ذلك على الأغلب لكون هؤلاء المرشحون هم وجهاء محليين لمنطقة الجومة، لا ينظر لهم أهل القرى بالنظر الاستقطابية في السياسة الوطنية كـ14 آذار و8 آذار.

هكذا برزت الكثير من أنواع الزعامات في عكار كما تم ذكره أعلاه. ورغم توزع هذه الزعامات بين البلديات بتقسيمها الطائفي أو الجغرافي، إلا أنها جميعاً تشبه بعضها البعض من ناحية أن معظمها أصبحت وجاهات لمناطق محددة ومجتمعات وطوائف محددة، بما فيها الزعامات التقليدية التي كانت تدعي زعامة تاريخية على كل عكار كآل المرعبي. وقد يكون الوجه صاحب أعمال، أو زعيم عشيرة أو قبيلة، أو من النخبة الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، أو ممثلاً لحزب معين. لكن يمكن لكل منهم تتبّع انحصار منطقة التمثيل وضمن الطائفة عبر الأعوام. إذ لم يكن البعيني يدعي تمثيلاً

واسعاً لجرد القيطع كما كان الأمر لجده ووالده. ولم يقيم طارق المرعبي بالاتكال على عائلته السياسية بل على الخدمات المباشرة في محيطه الاجتماعي الضيق بالإضافة لكونه عنصراً أساسياً في تيار المستقبل.

والمثال الصارخ للوجيه العائلي الذي يمكن دراسة هبوطه الحاد هو طلال المرعبي. فهو لم يستطع حشد أكثر من 3150 صوت عام 2022 (ابنه طارق حصل 14,000 صوت في 2018) رغم أنه الوجيه الذي ورث الزعامة عن والده وأورثها لابنه، وقد استمرت زعامتهم لما يقارب القرن من الزمن. يعود ذلك لعدة أسباب، منها الانقسامات الحادة ضمن العائلة المرعبيّة التي توسعت كثيراً ودعم الجامعة المرعبيّة (الرابطة العائلية لآل المرعبي) لوسيم المرعبي، الذي لم يحصل بدوره سوى على 5000 صوت. وقد يكون الأمر أيضاً بسبب اشتراك طلال المرعبي في لائحة القوات اللبنانية، ولأسباب مرتبطة بممارساتها في الحرب الأهلية، ورغم الدعم المباشر للسعودية والسنيرة لهذه اللائحة في وجه اللائحة التي ضمت نواب المستقبل سابقاً والتي حصدت أكثر الأصوات مع أنها لم تلق دعماً من أي حزب سياسي أو أي دعم إقليمي. والمثالان الثانيان هما محمد يحيى ومحمد سليمان، وكان كل منهم على لائحتين مختلفتين، لكنهما حصلاً معظم أصواتهما من وادي خالد كوجهاء لهذه المنطقة وكصاحب أعمال لهما خدمات مباشرة.

وبينما أظهرت انتخابات 2018 انقساماً حاداً بين 14 آذار و8 آذار، أظهرت انتخابات 2022 تنوعاً ملفتاً. فقد حصل مثلاً محمد بدرة وهو المرشح على إحدى اللوائح التي تحمل عنوان التغيير على أكثر من 9,000 صوت، منافساً في ذلك بجدية معظم الوجاهات العكاريين. بينما لم تحصل اللوائح الأخرى التي حملت عنوان التغيير إلا على بضعة آلاف الأصوات. وقد يكون ذلك لمزج محمد بدرة بين الخطاب التغيير والإسلامي أو لدعم لائحته من قبل منظمة "كلنا إرادة" أو لأسباب أخرى. والشيء الملفت أنه حصل على أصوات في مناطق متنوعة ومختلفة في عكار. كذلك تجلّت انتخابات 2022 بظواهر أخرى، كت محور الخطاب الذي حملته معظم اللوائح حول التركيز على عكار بشكل مباشر، انطلاقاً من شعار "عكار أولاً". وهذا لم يكن خطاباً أساسياً في السابق خاصة حين كانت عكار فقط جزءاً من محافظة الشمال قبل أن تضحي محافظة وقضاء في الوقت ذاته. وهذه نقطة أساسية في موضوع التفكك في أفضية الشمال. حيث أدت التقسيمات الإدارية (والحرب الأهلية طبعاً) إلى توسيع الفجوة بين مناطق الشمال التي كانت مرتبطة اقتصادياً واجتماعياً. والظاهرة الأخرى تمثلت في انخراط الشباب في العمل السياسي في عكار إن كان عبر الجمعيات والنشاطات الاجتماعية أو

فوائض وكذلك تجارة الأغنام من سورية كما في حال آل ضاهر. وهناك أيضاً أمثلة عن ثروات تراكمت في الخارج، كما فيما يخص أثرياء طرابلس، وكما كان الحال بالنسبة لعصام فارس. لكنّ هذا الأخير ركّز "استثماراته" في بلدة بينو ومحيطها. أمّا تحويلات المغتربين فهي أصلاً ضعيفة في عكّار لقلّة مغتربيها إلّا في بلدات قليلة. لذا يبدو أن الفوائض التي تتيح الزعامة في عكّار مصدرها من خارج عكّار، سواء من إعادة توزيع المنافع من قبل المنظومة اللبنانية المركزية أو من دولٍ خارجيّة.

عكار بلا حدود: الزعيم كسفير للخارج وفي الخارج

حتى عام 2003، لم تكن عكّار منفصلة عن الشمال اللبناني، وطرابلس بشكل خاص. ممّا جعل علاقتها بالجوار مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعلاقة طرابلس مع محيطها. وكما بيّنا سابقاً فإنّ زعماء ووجهاء عكّار كان لهم علاقات سياسية واقتصادية وروابط عائلية أحياناً مع جهات وأشخاص ودول من خارج عكّار ولبنان. فامتداد آل دندشي مثلاً بين لبنان وسوريا أعطاهم امتيازات متعدّدة، ولكنه أيضاً جعلهم محكومين بالديناميات السياسية لسوريا ولبنان مجتمعين. والأمر ذاته بالنسبة لعشائر النعيم التي تنتشر في وادي خالد وفي محافظة حمص في سوريا. وفي بعض الحالات كان لموقع عكّار الجغرافي أهمية أساسية لبعض الدول، كروسيا وفرنسا مثلاً اللتين تقدّمتا بعرض لبناء معمل الكهرباء الثاني في دير عمار، وهي البلدة التي تقع بين طرابلس والمنية على الطريق المؤدّي إلى عكار. ناهيك عن أنابيب النفط التي تمرّ في عكار انطلاقاً من العراق، والحدود المشتركة مع سوريا شمالاً، والشاطئ المفتوح على حوض البحر الأبيض المتوسط.

بالإضافة للموقع، فإن الطبيعة السكانية والأغلبية السنيّة لسكّان عكّار، والوضع المميّز لعكّار في تموضع أغلبية السنيّة في الجبال على عكس بقية لبنان، قد جعلته على أولوية بعض الدول التي تعتبر نفسها راعية ووصية على هؤلاء كالسعودية وقطر وتركيا. وأخيراً، فإنّ الوجود الكثيف للنازحين واللاجئين السوريين، واللاجئين الفلسطينيين أيضاً في نهر البارد، جعل عكّار محطة اهتمام المنظمات الدولية، والدول الأوروبية من خلفها، للاستثمار في الدعم الإنساني خوفاً من هجرة كثيفة لأبنائه. وكثيرة هي المواضيع التي تربط عكّار سياسياً بمحيطها القريب والبعيد، وربما يمكننا تلخيصها في ثلاثة أنواع من المشاهد المختلفة التي تعطينا لمحة عن دور الزعماء والوجهاء العكاريين في المجال العام العكاري في الوقت الحاضر.

في "النشاطات الثورية". برزت هذه الظاهرة في السنوات الثلاث الماضية وتجلّت أكثر في الانتخابات، ولم تكن سابقاً بهذا الزخم بسبب البنية الاجتماعية لعكار وتفضيلها للأقدمية في العمر في اختيار ممثليها. لذا تستحقّ هذه الظاهرة بعض التقصّي بشكل خاص لفهم توجهات هؤلاء الشباب مما يعكس نظرتهم الحالية ورؤيتهم لمجتمعهم.

قد تبدو كلّ هذه الظواهر منفصلة عنّا تمّ ذكره أعلاه. إلّا أنّها تشكل تجلّياً مباشراً لاستمرار حقبة طويلة من استقرار السلطة في عكار بأيدي عائلات وأشخاص محدّدين. بدأ ذلك منذ العهد العثماني ولم ينتهِ حتّى مع اشتداد أشدّ أزمة اقتصادية في تاريخ لبنان في 2019. ولم تؤدّ كلّ الأحداث التي تمّ ذكرها إلى تغييرٍ أساسي في شكل الريادة السياسية لعكار بشكلٍ خاص أو للشمال بشكلٍ عام. وما حدث لم يكن تغييراً حقاً للوجوه بل كان تغييراً في نطاق ومجال كلّ زعيم سياسي. فقد ضاق النطاق والمجال مع كلّ حدثٍ ومفصلٍ سياسي. هكذا وفي حين كان الملتزمون على طرابلس وعكّار يعملون على المجال بأكمله، أصبحت الزعامات اليوم محصورة بقرى بعينها ولا تتسع إلّا في حالاتٍ استثنائية لتشمل مجموعة من القرى والمناطق الصغيرة كوادي خالد وجرد القيطع أو الجومة. وما يزال وجهاء عكّار كمن سبقهم يعدّون دائماً أوراق التزامهم للسلطة الأقوى مدّعين قدرتهم على حفظ الأمن وتأطير المجتمع. لكن الاختلاف اليوم يكمن في أنّهم لا يقومون بجمع الضرائب كما كان يحدث في السابق بل انقلبت العملية وأصبحوا يوزعون المنافع. وفي حين كان يتكلّ الزعماء في عكّار على "ثروتهم" الخاصة من أراضيهم، أصبحوا يتكلّون، مثل باقي الوجهاء والزعماء في لبنان، على موارد الدولة التي تتجلّى في الوظائف الحكومية والنقابات والمشاريع لصالح مؤسسات الدولة اللبنانية. بالإضافة لذلك يتكلّ بعض هؤلاء الزعماء والوجهاء على الدعم المباشر من قبل زعماء الطائفة، مثل الحريري سابقاً في حالة عكار، أو من قبل دول خارجية كالسعودية وغيرها. وتكون المنافع في معظم الأحيان غير مباشرة إما عبر المساعدات الاجتماعية والصحية والتعليمية أو عبر توفير وظيفة ومشروع متوسّط إلى طويل المدى. وقد يرى البعض أن المشاريع والشركات والأموال الخاصة بهؤلاء الزعماء هي الكفيلة بشراء الولاءات دون الحاجة لدعم مالي خارجي، إلّا أنه ليس هناك أيّ تجلٍ لهذه الأموال أو الموارد في شبكة العلاقات الفعلية في عكار.

إلّا أنّ موضوع الموارد الماليّة لزعماء عكّار يستحقّ بحثاً خاصاً في الاقتصاد السياسي. إذ أنّ الإنتاج الزراعي وغيره ضعيف المردود في عكّار، تهيمن عليها وعلى الأسواق احتكارات من خارج المنطقة، ولا يتيح تمركز كبير في ثروته. وحدها موارد التهريب، خاصّة في وادي خالد، يُمكن أن تتيح

الأحداث المتكررة والتهرب من الواقع

أساساً، وهي التي تعود لمصفاة النفط، سابقاً شركة IPC، والتي كانت تستجرّ النفط من العراق إلى لبنان لتصديره وتوزيعه.



صورة لأنابيب نفطية مكشوفة في عكار (الأخبار 2021)

مجموع هذه الأحداث، بخاصة المتكررة منها، ترسم صورة عكار اليوم وهي بالتالي أحداث أساسية. إلا أنها رغم ذلك لم تكن كذلك بالنسبة للزعماء والوجهاء في عكار. إذ لم تأت منهم أية ردود أفعال تُذكر، بل جاءت بعض الاستنكارات المعتادة قام بها زعماء ووجهاء كما في مناطق أخرى. وعليه يثور السؤال عن سبب هذا التجاهل؟ يُرجع البعض ذلك لتورط بعض هؤلاء الزعماء والوجهاء في هذه العمليات ولو بطريقة غير مباشرة. إلا أن هذا الأمر تم نفيه في كثير من المقابلات عن مواضيع مثل الهجرة عبر البحر. وربما يكون لبعض الزعماء دور في تغطية أو دعم بعض المهريين عبر البحر على سبيل المثال، من دون أن يكون لهم علاقة مباشرة بالموضوع. ويبقى التساؤل في هذه الحالة عن تقييم هؤلاء الزعماء والوجهاء العكاريين لهذه الأحداث ضمن سلم أولوياتهم؟ إذ أن الإدانة كردة فعل تُعطي لهذه الأحداث صفة القدرة وبالتالي أنها مجرد أحداث مؤسفة وخارجة عن السيطرة. وبذلك يتجاهل الزعماء والوجهاء السؤال الخفي وراء معظم هذه الأحداث أو المواضيع التي في خلفيتها، رغم وضوح الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي يدفع بكل هؤلاء الناس، سوريين وفلسطينيين ولبنانيين، للهجرة عبر البحر. وكذلك هناك دور عكار في المنطقة، خاصة لمرور أنابيب النفط عبرها وعودة الحديث عن استغلال الغاز ولكن هذه المرة من مصر عبر الأردن لتوليد الطاقة الكهربائية. زد على ذلك موضوع التبادل الاقتصادي مع سوريا وموضوع التبادل غير الرسمي للبضائع أو تجارة الحدود، والذي يستدعي نقاشاً أبعد من حادثة انفجار التليل بحد ذاته. ولكن غياب الزعماء عن الحديث بعمق عن هذه الأحداث وتبعاتها يقابله وجود لهؤلاء الزعماء والوجهاء في صدارة أي حدث يخص المحاور والنزاعات الإقليمية.



مهاجرون عبر البحر من عكار (العهد 2020)

حتى خلال عام 2023، حين تمّ التضييق على القوارب المسافرة نحو أوروبا، بقيت هناك دورياً الكثير من القوارب التي تحمل عشرات الأشخاص عبر البحر إلى قبرص تحديداً. وكان معظم الهاربين في هذه القوارب من السوريين والفلسطينيين، خاصة أن خيار قبرص غير موفق بالنسبة للبنانيين الذين سوف يتم إرجاعهم بناء على اتفاقية بين الجيش اللبناني والجيش القبرصي يبقى نصّها حتى اليوم سرياً. هذا الحدث هو الأكثر تكراراً في عكار بعد أزمة 2019. ويكاد الجميع يعرف شاطئ بلدة الشيخ زناد التي تعتبر المحطة الرئيسية مع بنين لسفر هذه القوارب.



بقايا انفجار وحريق المازوت في بلدة التليل (المركزية 2021)

ولكن الأحداث التي تجري في عكار كثيرة، ومنها الخلافات بين العائلات التي تصل في كثير من الأحيان إلى حصد بعض القتلى. كما شهدت عكار الكثير من الحديث عن التهريب في السنوات الماضية، بالتحديد منذ الانهيار المالي في لبنان وزيادة تهريب البضائع التي كانت مدعومة حيناً في لبنان نحو سوريا. هكذا كان انفجار التليل عام 2021 نتيجة غير مباشرة لعملية تهريب المازوت، حيث حصل انفجار في مكان خزن فيه أحد المهريين المازوت قبل تهريبه. بالإضافة إلى هذه الأحداث، مرّ حدث عابر لاحتراق أنابيب الغاز والنفط الموجودة في عكار، والتي يكاد الكثيرون ينسون وجودها

المحاور المتنافسة والأحلام الكبيرة

ففي مقابل تجاهل زعماء ووجهاء عكّار شبه التام لأحداث عكّار المتكرّرة، كثيراً ما تجدهم في الواجهة في مناسبات تتعلّق بالاصطفاف مع محورٍ في وجه آخر أو في احتفاليات بدولٍ وبشخصيّاتٍ خارجية، على أسس طائفية، مذهبية أو حتى إثنية.

هكذا يحتدّ النقاش عند قدوم المازوت الإيراني والذي يعمل حزب الله كوسيط على توزيعه عام 2021. وتتنوّع الردود بين من يعتبر ذلك خرقاً للساحة "السنية" وبين من يرى ذلك دعماً لمحور المقاومة، من دون الحديث بالضرورة عن حزب الله أو غيره من الأحزاب السياسية. ولكن هذه الاصطفافات لا تجدها بالضرورة لدى الزعماء السياسيين الرئيسيين من الطائفة السنية، كعائلة المرعبي والبرعيني، بل ترى هؤلاء يتقلّبون بين الاصطفافات المختلفة، حلفاءً تارةً لمحور 8 آذار وأخرى لمحور 14 آذار. وتتجلّى الاصطفافات بشكل أكثر وضوحاً لدى وجهاء الطوائف المستقصاة أو الأقلّ نفوذاً في عكار. فترى الاصطفاف الدائم لنواب الطائفة العلوية مع محور 8 آذار بمقابل الأكثرية السنية.

كذلك أكّد بعض من قابلناهم على اقتصار دور الأحزاب السياسية الوطنية كما الشخصيات الدينية على البلديات والقرى التي يقطنها مواطنون من الروم الأرثوذكس، أو الموارنة، أو العلويين، دون السّنة منها. ما يشير إلى أنّ وجهاء هذه المناطق "يستجدون" لدعم تواجدهم، كما يقول بعضهم، بأحزاب طائفية وطنية كالتيار الوطني الحر والقوات اللبنانية. ويتجلّى الصراع بين الوجهاء الذين يستجدون بهذين الحزبين في بلدة مثل القبيات حيث يتنافسون على المقاعد النيابية كما البلدية. ولا يقتصر الأمر على الأحزاب بل أيضاً على زعماء الطوائف الوطنية. إذ يُذكر أن شخصية مثل البطريك صفير قام مرّة بزيارة لعكّار في 2010 لا لأمر ديني أو سياسي بل لدعم افتتاح شركة تجارية في القبيات. وقد تمّ استقباله بحفاوة من شخصيات سياسية كهادي حبّيش. أمّا القرى العلوية فتتكل على امتداد علاقاتها الطائفية مع فعاليات علوية في السلطة في سوريا.

ولكن التمحور لا يقتصر فقط على الطوائف والمذاهب، بل أيضاً على الإثنيّات. فقد شهد العقد الأخير عودة للحديث عن التركمان الذين بدؤوا بالحصول على دعم مباشر من قبل الدولة التركية، أو عبر منحهم جوازات سفر تركية أو أيضاً عبر استثمار المنظمات التركية في مشاريع اجتماعية وبنى تحتية متنوّعة في البلديات التي يقطنها مواطنون ذوو أصول تركمانية مثل الكويشيرة.

الخلافات المتجددة والتركيز على الوساطة



وفد من العشائر العربية من وادي خالد مع اللواء الركن سعد الله الحمد في زيارة للسفير السعودي في لبنان وليد البخاري (الشمال نيوز 2021)



لافتة شكر لحزب الله لتقديّماته الاجتماعية في بلدة البيرة (المدن 2023)



النائب محمد سليمان والنائب جيمي جبور وشخصيات عكارية أخرى مع السفير التركي في بلدة الكواشيرة تدشيناً للنصب التذكاري لشهداء جمهورية أذربيجان (الوكالة الوطنية للإعلام، 2022)

الأحيان أو بطلب مباشر من الوجهاء المحليين. وقد برزت أجوبة في مقابلات متعددة تتحدث عن غياب الزعامات والوجهات السياسية في منطقة مركزية كحلبا، يستعيز الأهالي عن هذا الغياب بالاتكال على زعماء مناطق أخرى كآل المرعبي والبعريني.

وبخصوص المشاكل التي تتعدى الحدود اللبنانية نحو المناطق السورية المجاورة، فإن الاتكال يتجه نحو الزعامات السياسية "الوطنية"، والتي يكون لها اتصال مباشر مع الجهات السورية المختلفة. ففي موضوع النهر الكبير والسد الذي كان هناك اتفاق بين البلدين لبنائه، وضّح النائب السابق جمال اسماعيل، خلال ندوة واقع عكار في القبيات، الدور الأساسي الذي قام به رئيس مجلس النواب نبيه بري في متابعة هذا الموضوع مع الشركات الاستشارية والوجهاء المحليين في عكار من جهة ومع الدولة السورية من جهة أخرى.

وتتعدّد المواضيع التي يطالب أصحابها بتدخّل زعماء الصعيد الوطني، كموضوع ضرب الزراعة العكارية من خلال عدم التشدد لمنع البضائع المستوردة من مصر وسوريا والأردن في المواسم الممنوع استيرادها أو تلك التي يتم تهريبها (كما هو الأمر بالنسبة للبطاطا والبندورة، وهما المنتوجان الأساسيان لعكار)، وموضوع مياه الرّي، خاصّة في منطقة سهل عكار الذي لا يزال يتأثر بشكل مباشر بفيضانات النهر الكبير في كلّ موسم، أو موضوع مخيمات اللاجئين السوريين والتي يطالب البعض الدولتين اللبنانية والسورية بالتدخّل لمعالجة سوء تنظيم تواجد هؤلاء اللاجئين.



زعامات عكارية في مهرجان لدعم الأسد من قبل فرع عكار في حزب البعث العربي الاشتراكي (الحزب السوري القومي الاجتماعي 2021)

عند السؤال عن دور الزعامات في عكار، أتت معظم الأجوبة لتتركز على دور هذه الوجهات والزعامات السياسية في معالجة المشاكل البينية التي تقع داخل بلدة معينة، أو بين بلدين أو أكثر، أو بين بلدة عكارية وأخرى شمالية أو بين بلدات عكارية ومدن وبلدات سورية. على كلّ من هذه المستويات، كان الحديث عن وجهاء مختلفين في النوع. فمشايخ العائلات الكبرى في بلدة هم من يتدخلون بشكل مباشر لحل الخلافات. يُضاف إليهم المخاتير في حالة البلدات الصغيرة أو رؤساء البلديات في حال كانت البلدات أكبر حجماً.

وحين تصبح المشكلات بين البلدات العكارية، كالخلاف على الأراضي بين عكار العتيقة وفنديق، نرى تدخّل الزعماء السياسيين الرئيسيين، على الأغلب ممّن أصبحوا نواباً، ليكونوا وسطاء بين الوجهاء المحليين في مسعى للدفع إلى حلّ للخلاف. وللدور الرسمي، متجلياً بدور رئيس البلدية والمختار والنائب، بعدّ أساسي مهمّ، كون معظم هذه الخلافات ناتجة عن غياب المشترك في مفهوم الصالح العام. وقد بيّن الأستاذ محمد خليل، في مداخلة في ندوة المفكرة القانونية في بلدة القبيات في عكار في 2 أيلول 2022، أن غياب الدولة عن التخطيط والاستثمار في الأراضي الأميرية أو المشاع كونها ملكاً للدولة أو مشتركة هو ما يجعل البلدات تتصارع على هضبة القموعة لتحوّلها إلى مجرد استثمار سياحي بسيط. في حين أن الدولة قادرة على استثمار القموعة مائياً وسياحياً لمصلحة عكار كلّها، مما قد يجعل لها منفعة عامّة أكبر مما قد يتخلّله سكان فنديق وعكار العتيقة على السواء.

أما في خصوص المشاكل التي تتعدى حدود عكار نحو الضنية أو المنية من جهة أو الهرمل من جهة أخرى، فنرى أيضاً تدخّل الزعماء الرئيسيين في عكار، الذين هم إمّا نواب أو يترأسون اتحاداً للبلديات أو يقومون على عائلة كبيرة في عكار. ويتدخل هؤلاء دفاعاً عن مصالح مباشرة في بعض

التغيّر العام الحاصل في لبنان وسوريا مع استفحال الأزمات في البلدين. وبلاستعراض التاريخي لتغير الزعامة في عكا،

الزعماء والوجهاء كملتزمين تجاه "السلطة"، ولكن أية سلطة؟



يمكن رؤية التغيرات الكثيرة التي مرّت، لا في التركيبة الاجتماعية لعكا وحسب، بل أيضاً في التركيبة السياسية للمنطقة برمتها. وبالفعل حصل تفاعلٌ سريع لشكل الزعامة السياسية في عكا مع تحولات الدولة العثمانية نفسها، أو مع تدخل المصريين، ثم مع الانتداب الفرنسي، والتدخل السوري، وأخيراً مع التمحوّر الطائفي والإقليمي. وهناك نوع من الاختزال في فكرة أنّ الزعامة السياسية لعكا لم تتغيّر يوماً. كانت وبقيت لوجهات مناطقية تحكم بقوة المال أو السلاح أو العائلة أو الطائفة بدعمٍ مباشر من محور داخليّ وطني أو خارجي. إلا أنّ اللاعبين الوطنيين والخارجيين يتحوّلون في مواقفهم ومعهم الزعامات المحليّة.

قد تعبّر هذه الصورة فعلياً عن الشكل الذي وصلت إليه اليوم الزعامة السياسية العكاوية، ولكنها صورة طبيعية لمنطقة مرتبطة بشكلٍ مباشر ببعدها الأكبر، ولا يمكنها التحوّل كما

لافتة على مدخل عكا عند دوار العبدّة-ببنين (المفكرة القانونية 2022)

مع استفحال الأزمة الاقتصادية والسياسية، استشهد كثيرون ممن قابلناهم في عكا باختفاء الخدمات والتقديمات التي اعتاد الزعماء والوجهاء توزيعها، والتي كان هؤلاء يبنون عليها نفوذهم وزعامتهم. وبدأت تظهر الخلافات العائلية أكثر حتى ضمن العائلة الواحدة. وقد تحوّلت بعض الزعامات والوجهات إلى ظاهرة شكلية، بالإضافة إلى النخب الثقافية والمهنية، وحتى الإدارية، خاصّة الرسمية منها كالمخاتير ورؤساء البلديات. وكذلك تقلّص امتداد ونفوذ الأحزاب السياسيّة الوطنيّة اللبنانيّة غير الطائفيّة.

هكذا تضمّر هذه التعليقات تغيّرات كبيرة تحصل في شكل الزعامة والوجهة في عكا. وهذه التغيّرات ليست ببعيدة عن

لم تتحوّل يوماً لـ"دويلة"، كما مناطق أخرى في لبنان، لها شروط زعامة مستقلة ومنفصلة عن أي عوامل محيطية بها. إلا أن هذه الصورة التي تجعل زعماء عكّار سفراء لمنطقتهم أو طوائفهم إلى الدولة اللبنانية أو السورية لا يمكن أن تحجب التغيرات المختلفة والمحاولات المتعددة التي كانت تحصل في الساحة السياسية. فكيف يمكن حجب تنوّع الأصول التاريخية لأهل وزعامات عكّار من الأكراد والتركمان والعشائر العربية والسريان وغيرهم من المجموعات التي مرّت في عكّار؟ كما لا يمكن نسيان الصراع بين "الفلاحين" و"البكوات" الذي تنوّعت فصوله، من صراع على ملكية الأراضي وصولاً للتحدي على التمثيل السياسي لعكّار. وبالطبع فإن تفاعل عكّار مع محيطها بدءاً بطرابلس، حيث يسكن فعلياً أغلب وجهاء عكّار، ولبنان بشكل عام، وحمص وطرطوس، ومجمل سوريا، وتغيّره بين المراحل المختلفة يمكن له وحده أن يعطينا صورة عن التنوّع التي تحمله عكّار في تفاعلها السياسي مع محيطها.

وبينما لا يبدو المشهد السياسي قد تغيّر اليوم بعد مروره في مراحل مختلفة، إلا أننا كما رأينا فإننا في مرحلة تغيّر جديدة قد تفرز زعامات ووجهات من نوع جديد، وقد تفرّض شكلاً إدارياً جديداً لعكّار بناءً على التغيرات الحاصلة في لبنان في مواجهة الأزمة المالية والسياسية كما التغيرات الحاصلة في سوريا. والعاكرون اليوم في تساؤل مستمرّ عن مصير "منطقتهم" المحرومة باحثين عن "منقذٍ" جديد "يجلب" لهم حقوقهم. بينما يتطلّع البعض للتمرد على هذه السردية من الأساس ويؤكدون أن الحلّ الوحيد هو في بناء دولة ترى لعكّار دوراً أساسياً أبعد من كونها منطقة نائية وصعبة تحتاج لزعماء يقومون "بضبط" أهلها.

مراجع

- حبلى، فاروق. تاريخ عكا الإداري والاجتماعي والاقتصادي. دار الدائرة، 1987.
- عبدالله، جوزيف. تحقیقات في تاريخ عكا والقبليات. مكتبة السائح، 2000.
- "عكا أشكال العمل السياسي". المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، 22.08.2011.
- ناصر الدين، نهلا. "محافظات "بالمفرق" وتشوهات طائفية "بالجملة"... من يبيع المناصب في لبنان؟" أساس ميديا، 24.06.2020.
- شاهين غربية، مطانيوس. "تاريخ عكا بين عبدالله وحبلى: اختلاف في الأفكار وتناقض في النظرية". الديار، 19.01.1996.
- الصمد، عبدالكافي. "انتخابات عكا: الصراع بين "البيك" و"الفلاح" يعود إلى الواجهة". أحوال ميديا، 12.02.2022.
- لحام، مريم. "التسرب النفطي في العبد فصح المستور.. سفن تهريب والتبرير الرسمي غير مقنع". الأنباء، 21.11.2020.
- سندیان، حسن. "حزب الله خارج "مناطقته" وبيئته الحاضنة... كيف دخل عكا ولماذا؟" رصيف 22، 25.09.2023.
- عبد العزيز، خالد سلطان. موسوعة مقاتل من الصحراء. 2000.
- Gilsenan, Michael. "Akkar Before the Civil War". Middle East Research and Information Project, January 1990.